

تحرك عاجل

تحديد موعد النطق بالحكم على زعيم بحريني معارض يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2016

بعد جلسة واحدة استغرقت نصف ساعة في إعادة محاكمة زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، حددت محكمة الاستئناف يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2016 موعداً لإصدار حكمها في القضية. ولم تفحص المحكمة بشكل كامل تسجيلات خطبه المقدمة كأدلة. ويُعد الشيخ علي سلمان من سجناء الرأي.

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، مثل الشيخ علي سلمان، أمين عام "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، وهي بمثابة حزب المعارضة الرئيسي في البحرين، لإعادة محاكمته أمام محكمة التمييز في العاصمة البحرينية المنامة، وسط إجراءات أمنية مشددة. وحضر الجلسة ممثلون لسفارتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تستغرق سوى 30 دقيقة. وبالرغم من قرار محكمة التمييز بأن تُعرض في المحكمة تسجيلات خطب الشيخ علي سلمان، المقدمة كأدلة، بشكل كامل، وبالرغم من أن محاميه جددوا طلباتهم بعرض التسجيلات بالكامل، فإن محكمة التمييز لم تفحص التسجيلات. ورفضت المحكمة الإفراج عن الشيخ علي سلمان بكفالة، وحددت يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2016 موعداً لإصدار حكمها في القضية. ولا يزال الشيخ علي سلمان محتجزاً في سجن جو.

وكانت محكمة التمييز قد أمرت، في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بإعادة محاكمة الشيخ علي سلمان، ونقضت حكم محكمة الاستئناف، الصادر في 30 مايو/أيار 2016، والذي يقضي بزيادة مدة الحكم بسجنه من أربع سنوات إلى تسع سنوات. واستندت محكمة التمييز في قرارها إلى أن المقتطفات من تسجيلات خطب الشيخ علي سلمان لا تُعد دليلاً ضده، وأنه كان ينبغي تقديم تسجيلات خطبه بأكملها إلى هيئة المحكمة. وكان الحكم الأصلي على الشيخ علي سلمان قد صدر من المحكمة الكبرى الجنائية، في 16 يونيو/حزيران 2015، بالسجن أربع سنوات، عقب محاكمة جائرة، لإدانته بعدة تهم، من بينها "إهانة وزارة الداخلية في العلن"، و"تحريض الآخرين علناً على عدم طاعة القانون"، بينما برأت المحكمة ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة"، إلا إن النيابة العامة استأنفت الحكم. وتتصل هذه التهم بخطب ألقاها الشيخ علي سلمان في عامي 2012 و2014، من بينها خطبة ألقاها أمام الجمعية العمومية "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، وأكد فيها مُجدداً على تصميم الجمعية على السعي إلى الوصول إلى السلطة في البحرين عبر الوسائل السلمية، بُغية تحقيق المطالب الإصلاحية لانتفاضة عام 2011، ومحاسبة



المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما شدد على ضرورة المساواة بين جميع البحرينيين. وقد شهدت الجلسات أمام محكمة الاستئناف مخالفات إجرائية.

ويُذكر أن "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة قد دعا السلطات البحرينية، في سبتمبر/أيلول 2015، إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان فوراً ومنحه تعويضاً كافياً.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بإلغاء حكم الإدانة الصادر ضد الشيخ علي سلمان، والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بتنفيذ قرار "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وإلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تُجرّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1766 4587

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: +973 1723 2661

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية
معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين
رقم الفاكس: +973 1753 1284

البريد الإلكتروني: <http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159>
تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين
الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السابع للتحرك العاجل رقم: UA 22/15. لمزيد من المعلومات، انظر:
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/5100/2016/en/>

تحرك عاجل

تحديد موعد النطق بالحكم على زعيم بحريني معارض يوم 4 ديسمبر/كانون الأول 2016

معلومات إضافية

الشيخ علي سلمان هو أمين عام "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" (جمعية الوفاق)، وهي بمثابة حزب المعارضة الرئيسي في البحرين. وقد أُلقي القبض عليه، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، فيما يتصل بتصريحات كان قد أدلى بها في خطبه، في عامي 2012 و2014، من بينها خطبته أمام اجتماع الجمعية العمومية "الجمعية الوفاق"، في 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، وتحدث فيها عن استمرار المعارضة في التصميم على الوصول إلى السلطة في البحرين لتحقيق مطالب انتفاضة عام 2011 عبر الوسائل السلمية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما سلط الضوء في خطبه على ضرورة تحقيق المساواة بين جميع البحرينيين، بما في ذلك العائلة الحاكمة. وجاء القبض عليه بعد أيام قلائل من إعادة انتخابه لولاية رابعة في منصب أمين عام "جمعية الوفاق". وفي يونيو/حزيران 2016، أمرت المحكمة الإدارية العليا بتجميد أنشطة "جمعية الوفاق" ومصادرة ممتلكاتها، وذلك عقب جلسة طارئة. وفي 17 يوليو/تموز 2016، قضت المحكمة بجل "جمعية الوفاق". وخسرت الجمعية دعوى استئناف هذا الحكم في 22 سبتمبر/أيلول 2016. وفي الوقت نفسه، جُرد الزعيم الروحي للجمعية، الشيخ عيسى قاسم، من جنسيته في 20 يونيو/حزيران 2016.

وبدأت محاكمة الشيخ علي سلمان أمام المحكمة الكبرى الجنائية في 28 يناير/كانون الثاني 2015، بحضور مراقبين يُمثلون منظمة العفو الدولية، ودبلوماسيين يُمثلون عدة حكومات أجنبية. وأُجلت جلسات المحكمة عدة مرات. كما اشتكى محاموه للمحكمة بأن الأدلة المقدمة ضده لم تتضمن سوى مقتطفات من خطبه، انتزعت من سياقها، وطلبوا من المحكمة عرض تسجيلات خطبه بالكامل أمام المحكمة، ولكن القاضي رفض طلبهم مراراً، كما رفض مطلب المحامين باستدعاء شهود نفي للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. وقد تدخل القاضي بصورة تعسفية في استجواب فريق الدفاع لشهود أساسيين، من بينهم الضابط الذي أجرى التحقيق في قضية الشيخ علي سلمان، حيث رفض القاضي بعض أسئلة الدفاع أو أعاد صياغتها. وأثناء جلسة المحاكمة الأخيرة، سمح القاضي للدعاء بتقديم مرافعة إضافية مكتوبة، بينما رفع الجلسة بعد بضع دقائق، دون السماح لمحامي الدفاع بتقديم مزيد من الوثائق كأدلة في القضية. وفي 16 يونيو/حزيران، صدر حكم ضد الشيخ علي سلمان، بعد محاكمة جائرة، بالسجن لمدة سنتين بتهمته "التحريض العلني على كراهية واحتقار طائفة من الناس، بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام" و"إهانة وزارة الداخلية في العلن"، وبالسجن لمدة سنتين أخريين بتهمة

"تحريض الآخرين علناً على عدم طاعة القانون". وقضت المحكمة بتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة".

وانعقدت جلسة استئناف الحكم الصادر ضد الشيخ علي سلمان أمام محكمة الاستئناف في المنامة، في 15 سبتمبر/أيلول 2015؛ حيث طالبت النيابة بمعاقبته بالعقوبة القصوى، وبإلغاء الحكم ببراءته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". ويُذكر أن ضباط السجن قد منعوا الشيخ علي سلمان من مناقشة القضية على انفراد مع محامي الدفاع، أثناء زيارتهم له قبل جلسة الاستئناف الأولى. وخلال جلسة الاستئناف الثانية، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015، رفض القاضي طلب المحامين بعرض تسجيلات فيديو لخطب الشيخ علي سلمان لتوضيح كيف انتزعت أقواله من سياقها لكي تُستخدم كدليل إدانة، ولم يقدم القاضي أي سبب لاعتراضه. كما قدم محاموه مرافعة الدفاع كتابية، ثم شفوية في المحكمة، إلا إنهم كانوا يتعرضون للمقاطعة من النيابة العامة طوال الجلسة. وسُمح للشيخ علي سلمان بالإدلاء بأقواله أمام المحكمة لمدة 15 دقيقة، حيث نفى جميع الادعاءات الموجهة ضده، وقال إنه يسعى إلى التغيير السياسي والدستوري عبر الوسائل السلمية، وإنه يُحاكم بسبب معتقداته. وفي 30 مايو/أيار 2016، أُيدت محكمة الاستئناف الحكم بإدانته، وقضت بزيادة مدة الحكم بالسجن من أربع سنوات إلى تسع سنوات.

الاسم: الشيخ علي سلمان

النوع: ذكر

التاريخ: 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

رقم الوثيقة: MDE 11/5115/2016 البحرين

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 22/15